

# التراث العربي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق

العدد: 79 - محرم - 1421هـ - نيسان - إبريل - 2000 - السنة العشرين

المدير المسؤول  
رئيس التحرير

د. علي عقلة عرسان  
نصير الدين البحرة

أمين التحرير  
محمود الأرنؤوط

هيئة التحرير:

د. عدنان البني د. عدنان درويش د. محمد زهير البابا  
د. عمر موسى باشا د. عبد الحفيظ السطاي

## المحتوى :

ص

- الأضداد في اللغة العربية.....  
.....  
نصر الدين البهجة 7
- التعدين أساس علم الكيمياء.....  
.....  
أ.د. محمد زهير البابا 23
- ملزمة من كتاب قديم، وقصتها.....  
.....  
د. عبد السلام المجيلي 50
- مع الدكتور شوقي ضيف في مقدمة الرد على الفحاة.....  
.....  
د. جميل علوش 63
- ابن الأثير الجزري وكتابه المثل السائر.....  
.....  
د. سمير روجي الفيصل 70
- التشبيه الدائري في الشعر الأموي.....  
.....  
د. اسماعيل أحمد العالم 77
- تحليل نص من رسالة التوابع والزوابع.....  
.....  
نادر حقاني 95
- من تاريخ الطب عند العرب.....  
.....  
د. شاكر مطلق 111
- تحفة الملك العزيز بمملكة باريز.....  
.....  
د. مصطفى محمد العبداء لله 119
- رأي في المسألة التراثية.....  
.....  
د. محمد أحمد النابلسي 123
- الحفاية بتوضيح الكفاية للبيتوشي.....  
.....  
د. محسن اسماعيل محمود  
طه صالح أمين آغا 132
- ابن كثير وكتابه التفسير.....  
.....  
محمود الأرناؤوط 150

□

## مع الدكتور شوقي ضيف في مقدمة الردّ على النحاة

### د. جميل علوش

قدّم الدكتور شوقي ضيف لكتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي بمقدمة ضافية جعلها مدخلاً للكتاب، تحدث فيها عن عصر الكتاب ومؤلفه ثم وصف نسخة الكتاب وبحث في تحقيق نسبتها إلى المؤلف. وأورد بعض الآراء البارزة التي قام عليها الكتاب، وعلى رأسها إلغاء نظرية العامل والعلل الثواني والثالث والقياس والتمازين غير العملية مما أطلّ في شرحه وترويجه صاحب كتاب الرد على النحاة، كما أطلّ الدكتور ضيف في شرحه لآراء المؤلف وتوضيحه لها والإشادة بما توسّم فيها من محاسن ومناقب.

ولقد عرض ذلك كلّ بطريفة توحى أنه لم يقرأ كتاباً نحوياً من قبل ولم يمتلئ ذهنه بشيء من آراء النحاة ومذاهبهم ونظرياتهم. فقد تقبل كل ما كتبه ابن مضاء في الموضوع واعتبره كلاماً منزلاً من السماء لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فلم يوجه إليه أي اعتراض ولم يسجل عليه أي مأخذ ولم يحاسبه على أية هفوة بل نظر إلى ما كتبه في الرد على النحاة وكأنه الحقيقة الناصعة والحجة الدامغة لا ينفذ إليه الخطأ ولا يتسرّب إليه الوهم.

ليس هذا فحسب بل تجاوز ابن مضاء إلى مواقف لا يقبلها ابن مضاء ولا غيره من يُعدّون في النحاة المترخصين المتهاونين بله المتشددين المحافظين. وأنكى من ذلك كليه أنه جعل من نظرية ابن مضاء مدخلاً لتسهيل النحو ولنظرية بقي يدعو إليها ويبشر بها طول حياته بحيث كتب حولها كتاباً مستقلاً أصدره قبل بضع سنوات وأطلق عليه اسم "تجديد النحو" وقد تحدثت عن هذا الكتاب في غير هذا الموضوع وبينت مواطن الضعف والتقصير فيه وتخلخل الأساس الذي قام عليه.

ولمّا كان كتاب الرد على النحاة لابن مضاء هو الشرارة التي أشعلت في ذهن الدكتور ضيف فكرة تسهيل النحو، وحفزته لأن يُكوّن منها نظرية يدعو لها وبجاهر بها ويعتدّها السبيل الوحيد لتسهيل النحو وتخليص النشء - على زعمه - من عقده وإشكالاته، فقد أحببت أن أعود إلى مقدمة ذلك الكتاب وما استوحاه من تلك المقدمة من آراء وتخرجات تجاوزت ما رسمه ابن مضاء وما دعا إليه. ويؤخذ على الدكتور ضيف من ناحية عامة ما يلي:

أولاً- أنه كما سبق أن ذكرت لم يجد في كتاب "الرد على النحاة" على ما فيه من عنف وتطرف شيئاً يستحق المحاسبة أو النقد. فقد قبله على علاته وجعله له منهجاً وإماماً.

ثانياً- أنه لم يقف عندما رسمه ابن مضاء في كتاب "الرد على النحاة" بل تجاوزه إلى آراء ومواقف تعدّ خروجاً على النحو وقدحاً في المنطق الذي قام عليه.

ثالثاً- أنه جعل التسهيل غايته الأساسية فيما كتب بهذا الصدد. ومع أن التسهيل غاية مهمة في النحو المدرسي التعليمي، فإنه من الجدير بالتنبيه أن التسهيل ينبغي ألا يتناقض مع ما ثبت ورسخ من أصول النحو وقواعده.

ولأنني مهتم أصلاً بموضوع النحو فسأغضُ البصر عما كتبه شوقي ضيف عن المخطوطة والمؤلف وآراء المؤلف البارزة في ذلك الكتاب. فكل ما يهمني هنا هو أن أناقش شوقي ضيف في عدد من الاقتراحات والأفكار التي قدّمها بحجة أنها تسهم في تسهيل النحو وتقريبه من عقول الطلبة وأفهامهم. وهذه نماذج من تلك الآراء والمقترحات:

أولاً- اقترح أن يعتبر الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد في مثل قولنا: هل تسافرن؟ فعلاً مضارعاً منصوباً لا فرق بينه وبين قولنا: لن أسافر على اعتبار أن كلا منهما ينتهي براء مفتوحة. ومن المعروف أن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد يكون مبنيّاً على الفتح. والفرق بينهما من النواحي التالية:

أ- أن الفعل المضارع المنصوب لا بدّ أن يسبقه أداة نصب.

ب- أن المصارح المتصل بنون التوكيد لم تعمل فيه أية أداة. أقصد بذلك أن الفتحة فيه لم تكن أثراً لعامل سابق.

ج- أن حركة الفعل المضارع المنصوب حركة إعراب في حين أن حركة المصارح المتصل بنون التوكيد حركة بناء.

د- فإذا وافقنا الدكتور ضيف على أن حركة الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد هي حركة نصب فما قولنا إذا سبق ذلك الفعل بأداة جزم مثل لا الناهية في قول الشاعر:

لا تمدحنّ امرأ حتى تجرّبه ولا تدمنه من غير تجريب

فإذا قلنا إنّ الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد هنا وهو "تمدحنّ" منصوب فكيف نوفق بين قولنا هذا وقولنا إنه مسبوق بلا الناهية التي هي حرف جزم؟

ومن الملاحظ أنّ الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد أكثر ما يقع بعد أداة جزم مثل لا الناهية أو لم أو لمّا الجازمتين أو إن الشرطية الخ.. فكيف نوفق بين قولنا إنّ الفعل هذا منصوب وقولنا إنه مسبوق بأداة جزم أو شرط؟ وهل يجتمع النصب والجزم بحال؟

هـ- إنّ فعل الأمر المتصل بنون التوكيد هو أيضاً مبني على الفتح فهل نحسبه منصوباً؟ نقول:

## العربية التواترية العربية الجميل علوش

ادرسنَّ أو اكتبنَّ أو افقرنَّ فيكون فعل الأمر مبنياً على الفتح لاتصاله بنون التوكيد مثل الفعل المضارع تماماً فبأي منطق نزع أن هذا الفعل منصوب؟ ألسنا بهذا الاقتراح نضرب عرض الحائط بالمنطق النحوي ونلغي الفواصل بين الوظائف النحوية؟

ثانياً- اقترح الدكتور ضيف أن نلحق الفعل المضارع المتصل بنون النسوة بالمجزومات في نحو: النساء يدرسن. ومن المعروف أن الفعل المضارع هنا مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.

ويريد الدكتور ضيف أن يلحقه بالمجزومات على اعتبار أنه لا فرق بين المضارع المجزوم والمضارع المتصل بنون الإناث. ولا فرق بين الفعلين في ظاهر الأمر ولكن الفرق حاصل في الحقيقة والواقع فالمضارع المتصل بنون النسوة قد يجيء في محل رفع أو نصب أو جزم في مثل قولنا:

النساء يسافرن

النساء لن يسافرن

النساء لم يسافرن

فالمضارع هنا مبني على السكون حقاً ولكنه في محل رفع في المثال الأول لتجرده عن الناصب والجازم وعمّا يوجب بناءه، وهو في محل نصب في المثال الثاني لأنه مسبوق بأداة نصب، وهو في محل جزم في المثال الثالث لأنه مسبوق بجازم. وليست الأحوال الثلاثة سواسية في حساب المنطق النحوي. ولذلك فرق حدائق النحاة بين ما يكون مبنياً على السكون وما يكون مجزوماً وجعلوا بينهما فواصل وفوارق. وإذا كان صاحبنا الدكتور ضيف يحتجُ بتشابه المجزوم والمبني على السكون فهما مختلفان في الحقيقة والواقع إلا إذا جاز لنا أن نعتبر لم وهل ونعم- وكلها أدوات مبنية على السكون- مجزومة.

ثالثاً- يقترح أن لا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها شيئاً في تصحيح الكلام والنطق به نطقاً سديداً... وعلى الرغم من أن النطق وإيقانه غاية سامية من غايات تدريس النحو فإن هذا القول مردود بالحجج التالية:

١- أن النحو يتناول أموراً تتجاوز حركة آخر الكلمة إلى أحرفها وهيئة بنائها وطبيعتها تركيبياً وموقعها من الإعراب.

٢- أننا لا نستطيع أن نضع حدوداً فاصلة بين الصرف والنحو واللغة وفقه اللغة وعلم المعاني. وكلها تعالج موضوعات متداخلة متشابكة. ولم يقل أحد إن هذا الموضوع تنحصر مهمته في بحث ما يتعلق بالنطق فقط.

٣- أن أواخر الألفاظ في الإنكليزية ساكنة. ولم يمنع ذلك من أن يكون لها علم نحو يختص بمواقع الألفاظ من الإعراب وصلات بعضها ببعض ودلالات مفرداتها وعباراتها

وتراكيبها.

ويتبين من ذلك كله أنّ القول بأنّ الهدف من النحو هو دراسة كل ما يفيد النطق في اللغة ليس صحيحاً. فليس صحيحاً كذلك القبول بما اقترحه الدكتور ضيف من وجوب النظر إلى الألفاظ من ناحية شكلية بحتة تراها العين ويقررها البصر، فالعقل له حكمه وحسابه في الموضوع.

**رابعاً- يزعم الدكتور ضيف- في سبيل تأييد دعوته إلى القول بإلغاء كان وأخواتها وعدّها اسمها مبتدأ وخبرها خبراً- يزعم أنّ الخبر يجيء مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.**

ويمثل على مجيئه منصوباً بقولهم: ضربى العبد مسيئاً.

وعلى مجيئه مجروراً بقوله تعالى: وما ربك بظلام للعبيد.

وليس (مسيئاً) هنا خبراً صحيحاً كبقية الأخبار. فقد ذكر النحاة أنه هنا حال سدّ مسدّ الخبر ولم يجعلوه خبراً حقيقياً لسببين:

**الأول-** أنه ليس مرفوعاً والخبر حكمه الرفع في الأصل.

**الثاني-** أنه ليس المتبتدأ نفسه، أعني بذلك أنّ المسمي ليس هو الضرب بل هو العبد والعبد في الجملة المذكورة مفعول به للمصدر المضاف إلى فاعله. ومن المعروف أنّ الخبر إذا جاء شيئاً آخر غير المتبتدأ انتصب. وقد نصبه الكوفيون في ذلك على الخلاف لأنه ليس المتبتدأ نفسه.

أمّا قوله تعالى: وما ربك بظلام للعبيد. فإنّ الخبر هنا ليس مجروراً كما توهم الدكتور بل هو مجرور بحرف الجر الزائد. فإمّا أن يكون في محل رفع خبراً للمتبتدأ إذا اعتبرنا "ما" تميمية أو في محل نصب على أنه خبر "ما" إذا اعتبرناها حجازية. ويرى بعضهم أنها إذا دخلت الباء الزائدة في خبرها كانت شاهداً على أن "ما" حجازية لا تميمية أي أنها تعمل عمل "ليس".

ويبدو مما سبق أنّ الخبر لا يجيء منصوباً ولا مجروراً كما زعم الدكتور ضيف فهو مرفوع دائماً ولكنه قد يجيء أحياناً ظرفاً منصوباً أو مجروراً بحرف الجر الزائد ولكنه يكون في ذلك كله مرفوع المحل. ومجيء الخبر على هذه الحال لا يبيح لنا القول بأنّ الخبر منصوب أو مجرور حكماً.

**خامساً- يقترح صاحبنا أن نعرب اسم إنّ وأخواتها مبتدأ منصوباً بحجة أنّ المتبتدأ يجزى بعد**

**رب وبعد حرف الجر الزائد. ويقول: إذا كان المتبتدأ يجيء مجروراً فلماذا لا نقول**

**بأنّه يجيء منصوباً؟**

والواقع أنّ هذا كله خلط. فإذا كان الخبر يجيء مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً فماذا بقي لنا من قواعد النحو ومن المنطق النحوي؟ وماذا نقول للطالب الذي يُقبل على تعليمه إذا أردنا أن نبليغه أنّ المتبتدأ يجيء مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً؟ ثمّ ماذا في قولنا إنّ الاسم الواقع بعد "إنّ وأخواتها" هو شبه الاسم الواقع بعد ربّ أو الواو في مثل قولنا: ربّ قول أنفذ من صوّل. وقولنا: وليل كموج البحر أرخى سدوله. ألم تجعل النحاة لكل حالة من تلك الحالات وضعاً خاصاً قائماً على مسوغات عقلية

ونحوية سليمة؟

سادساً- يزعم الدكتور ضيف أنّ المضاف إليه قلق في موضعه في كتب النحو العربي ولذلك فهو يقترح أن نلحقه بتوابع المفردات. وهو يقول في ذلك: إنّ المضاف إليه أشبه بالتابع وإن لزم الجر. فثلاثة أقلام مثلاً واضح فيها أنّ أقلام تابعة لثلاثة. ومن الممكن أن نقول الأقلام الثلاثة وهي حينئذ تعرب صفة أو بدلاً. منطبق الدكتور ضيف عجيب هنا. فهو يقترح أن نلغي المضاف إليه ونلحقه بالتوابع، لأننا نستطيع أن نقول: الأقلام الثلاثة بدل ثلاثة الأقسام.. ومن المعروف أنّ قولنا ثلاثة أقلام مضاف ومضاف إليه في حين أن قولنا الأقسام الثلاثة هو موصوف وصفة وأنّ أحد التركيبين لا يغني عن الآخر ولا يلغيه. فلماذا يجبهنا الدكتور ضيف بمثل هذه الأفكار الحمئة والمقترحات الصدئة؟

سابعاً- يقترح المؤلف إلغاء الفاعل أو نائب الفاعل حينما يجيء ضميراً مستتراً في مثل: زيد قام. ويقول: وهو استتار وهمي لا دليل عليه.

واقترح الدكتور ضيف مردود بما يلي:

- ١- أنّ الفاعل يجيء اسماً ظاهراً في مثل: حضر زيد، ويجيء ضميراً متصلاً في مثل: حضرت وكتبت وحضرتنا وكتبنا، فلماذا لا يجيء ضميراً مستتراً في مثل: زيد قام؟
  - ٢- نحن نقول: زيد حاضر فعرب (زيد) مبتدأ و(حاضر) خبراً. فإذا قلنا: زيد حضر، وجب علينا أن نعرب (زيد) مبتدأ على النسق السابق. وتكون جملة (حضر) في محل رفع خبر (زيد) ولا يصح أن نعرب (زيد) مبتدأ في الأولى وفاعلاً في الثانية.
  - ٣- وإذا كانت جملة (حضر) في الجملة السابقة في محل رفع خبر المبتدأ فلا بد أن نضمّر في فعل (حضر) ضميراً حتى يصح تأليف الجملة. ذلك أن الجملة تتكوّن من إسناد فعل إلى فاعل ولا تتكوّن دون ذلك. وعلى هذا الأساس يكون تقدير الضمير شيئاً أساسياً وجوهرياً.
  - ٤- نقول: زيد حضر، والزيدان حضرا، والزيدون حضروا، فيكون الفاعل هو الضمير المستتر في الجملة الأولى وألف الإثنين في الثانية وواو الجماعة في الثالثة. وليس صحيحاً القول بأنّ ألف الاثنين وواو الجماعة لا محل لهما من الإعراب وأنّ القصد منهما الإشارة إلى كل من حالة التثنية وحالة الجمع. ولو كان الأمر كذلك لكان في إمكاننا إلحاقهما بالفعل قبل الفاعل في مثل قولنا:
- حضر الرجلان و حضر الرجال. ولكنّ ذلك ممتنع. مما يدل على أنّ ألف الاثنين وواو الجماعة لا تجيئان علامتي تثنية وجمع بل لابدّ لهما من عمل.
- ٥- إذا قلنا: إنّ زيدا حضر. فهل تكون (زيد) أيضاً فاعلاً ويكون الفاعل منصوباً؟ كل هذه الأسباب تبطل اقتراح الدكتور ضيف ومن لف لفة من دارسي النحو في القول ببطلان مجيء الفاعل ضميراً مستتراً.





## \*\*\* التراث العربي \*\*\* د. جميل علوش \*\*\*

ج- إنَّ الأخذ بمقترح الدكتور ضيف يخلخل فكرة شبه الجملة في أذهان الطلبة. ويصبح عمل الدكتور كأنه هدمٌ لما اتفق عليه النحاة. ونحن بحاجة إلى شيء نتفق عليه لا إلى أشياء نختلف عليها.

ويلحق بهذا البند ما اقترحه من وجوب اعتبار بعض صيغ النداء المنصوبة وصيغ الإغراء والتحذير من قبيل أشباه الجمل المنصوبة، وغير ذلك من أشباه الجمل المجرورة. وكل هذا وما شابهه محض خيال وتوهم لأنَّ أشباه الجمل لا تخرج عن أن تكونَ جاراً ومجروراً أو ظرفاً. هذا عدا أنَّ الأخذ باقتراح الدكتور ضيف لا يفيد شيئاً بل هو دعوة إلى الهدم والاضطراب.

وهكذا يتجاوز الدكتور ضيف الحدود في تقديم المقترحات ومخالفة أقوال السابقين مما استقام نهجُه واتلأب مجراه. وقد بالغ الدكتور ضيف في ذلك حتى كأنه يعمد إلى تخريب النحو وإخراجه من هندامه الذي نسج على قدّه ومقداره..

ولا أقول هذا كلهُ لأنِّي أخرج من مخالفة السابقين فقد خالفتهم في مواضع كثيرة وأعلنت ذلك على المألُ ولكنَّ المخالفة ينبغي أن تقوم على العقل والمنطق كما ينبغي أن نحاسب النحاة بقواعدهم ومقاييسهم لا بقواعد ومقاييس لم يعرفوها.

وصفوة القول أنَّ الدكتور ضيف لم يكن موفقاً فيما قدّم واقترح في موضوع تيسير النحو وتسهيل تدريسه. وكانت مقترحاته بعيدة عن روح النحو من جهة ومخالفة للمنطق ومقتضيات العقل من جهة أخرى. ولذلك لم تترك أي صدى لا في الأذهان ولا في الأذان.

□□□